العرب
الثلاثاء 2021/08/24
السنة 44 العدد 12158

العراق يطلق حملة لمواجهة فوضى أسعار الغذاء في الأسواق

مخاوف انعدام الأمن الغذائي والحوكمة الهشة معضلتان تتربصان بالحكومة

تتفق تحليلات الخبراء وتقارير المؤسسات المالية الدولية على أن الجهود التي يبذلها العراق لمواجهة فوضى الأسعار في الأسواق التي خلفتها الصدمات الاقتصادية الناجمة عن الجائحة وانهيار أسواق النفط تكشف بوضوح أن الحوكمة الهشة وانعدام الأمن الغذائي يشكلان معضلة كبيرة للحكومة لن يكون بمقدورها حلها بالطرق التقليدية.

الفقراء يبحثون عن حد الكفاف في الأسواق الشعبية

بغداد – أطلقت الحكومة العراقية حملة لتنظيم الأسواق المحلية والسيطرة على فوضى الأسعار وخاصة أسعار المواد الغذائية، في محاولة منها لملاحقة المحتكرين والمضاربين في ظل تدهور قدرة المواطنين الشرائية بعد بروز آثار خفض قيمة العملة المحلية أمام الدولار.

وتلوم شريحة واسعة من العراقيين السلطات على قيامها فجأة قبل أشهر بخفض قيمة العملة بدلا من خفض النفقات العسكرية والنفقات غير الضرورية لمساعدة الناس على مواجهة أزماتهم المعيشية وخاصة ما تعلق منها بالأمن الغذائي، رغم أن الحكومة تقول إن كل السلع متوفرة وإنها تعمل على إعادة النظر في أسعار المحاصيل الزراعية والمنتجات الغذائية.

وعلى الرغم من توفر محاصيل الحبوب في السوق واصلت أسعار الخضروات ارتفاعها في الأسواق المحلية خلال الفترة الماضية، في الوقت الذي أكدت فيه وزارة الزراعة أنها تعمل على فتح باب توريد الطماطم والخيار لمدة محدودة من أجل سد حاجات الشعب اليومية.

حميد النايف

مهمتنا تأمين الأمن الغذائي للمواطنين عبر البطاقة التموينية

ويكابد العراقيون من أجل الحصول على قوتهم اليومي بسبب ظروف البلد المالية والمعالجات الاقتصادية التي أتت بنتائج عكسية، خاصة بعد أن صعد التضخم من واحد في المئة بنهاية العام الماضي إلى قرابة خمسة في المئة حاليا، الأمر الذي فاقم متاعب الطبقة الفقيرة وقد يقصي الطبقة الوسطى من إمكانية تأمين غذائها في المستقبل.

ونسبت وكالة الأنباء العراقية الرسمية إلى المتحدث باسم الوزارة حميد النايف قوله إن "وزارة الزراعة مهمتها تأمين وتحقيق الأمن الغذائي للمواطنين عبر المحاصيل الاستراتيجية التي تصرف في البطاقة التموينية ومنها الحنطة، بالإضافة الى محاصيل الخضروات وغيرها".

والبطاقة التموينية التي تم إقرار العمل بها في مارس الماضي لم تعد تشمل الأسر التي يبلغ دخلها الشهري 1.5 مليون دينار منذ يونيو الماضي.

وبموجب نظام البطاقة التموينية تتكفل الدولة بتوزيع الموادّ الغذائية الأساسية على المواطنين شهرياً، لكنها تناقصت من 10 مواد قبل 2003 إلى ثلاث مواد رغم ازدياد حدّة المشكلات المعيشية التي تزامنت مع ظهور الأزمة الاقتصادية.

ووجه مجلس الوزراء العراقي في 18 مارس 2021 وزارة التجارة بحجب مفردات البطاقة التموينية عن مجموعة من الفئات "غير المحتاجة"، بدءاً من شهر يونيو، ومن بينها الأسر التي يزيد دخلها الشهري عن مليون و500 ألف دينار عراقي.

وبدأ تطبيق نظام البطاقة التموينية في العراق منذ عام 1991، وقد أصبحت بمرور الزمن السلّة الغذائية للمواطنين، من أجل معالجة جانب من تأثيرات الحصار الاقتصادي الذي فُرض على البلاد بموجب قرار مجلس الأمن الدولي (661) لعام 1990.

وأضاف النايف أن "محاصيل الخضروات مؤمنة وتحت السيطرة بالإضافة إلى قطاع الدواجن فهو مؤمن على الرغم من ارتفاع الأسعار الذي نتج عن الكثير من التدخلات والحلقات التي من الممكن معالجتها في تخفيف واستقرار الأسعار".

وأكد أن "هناك معالجات حكومية من شأنها تخفيف الأسعار ومنها على نطاق وزارة الزراعة التي تستطيع المعالجة من خلال احتواء المنتج المحلي"، لكنه أشار إلى أن الوزارة لديها فائض بحدود 600 ألف طن من القمح.

واستطاع العراق في 2019 تحقيق إنتاج بواقع 4.75 مليون طن من القمح وبالتالي حقق أمناً غذائياً تاماً ولم يتم الاستيراد من الخارج، وينطبق ذلك على العام الماضي حيث أنتج البلد النفطي أكثر من خمسة ملايين طن.

وكانت بغداد قد وضعت هدفا في المخطط الخماسي للتنمية الذي ينتهي أواخر عام 2022، يقضي بزيادة مساهمة القطاع الزراعي من نحو 5.2 في المئة إلى قرابة 8.4 في المئة مع إمكانية تخفيض الطلب السنوي على المياه بمقدار نصف مليار متر مكعب سنويا.

ويواجه العراق أزمة جفاف كغيره من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا جراء الاحتباس الحراري. وأدى ذلك إلى تقلص منسوب الأمطار ما انجر عنه انحسار مناسيب المياه في الأنهار الفرعية بمحافظات البلد الذي يعتبر من أكثر الدول تضررا من هذه الأزمة.

وتقول الأمم المتحدة إن العراق يفقد سنويا 10 آلاف هكتار من أراضيه الزراعية بسبب التصحّر، في الوقت الذي تؤكد فيه لجنة الزراعة والمياه النيابية في البرلمان أن هناك توجها لإنشاء سدود جديدة من أجل مواجهة شح المياه.

وتأتي هذه المخاوف رغم أن العراق تمكن منذ العام 2019 من تحقيق الاكتفاء الذاتي في الكثير من المحاصيل الزراعية، وشجع ذلك الحكومة على إيقاف استيرادها من الدول المجاورة وخاصة إيران وتركيا.

وليس ذلك فقط؛ فقد تأثر العراقيون تأثرا شديدا بسبب تقلص عوائد الخام بعد أن صار الاقتصاد العراقي مرهونا بشكل كبير بسوق النفط العالمية ونتيجة لانخفاض الأسعار جراء الجائحة التي أدت إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط.

وتظهر بيانات وزارة التخطيط ارتفاع مؤشر الفقر بالبلاد إلى حوالي 27 في المئة من أصل 40 مليون نسمة هم تعداد سكان البلاد بسبب الأزمة المركبة التي يعيشها البلد منذ الغزو الأميركي في عام 2003.

وتتزايد ضبابية الخروج من المشكلة في ظل استمرار تعثر جهود السلطات في البحث عن بدائل لإيرادات النفط، بعد أن فقد المواطن العراقي جزءا من الدخل السنوي، في ظل تسارع تبخر مدخرات النقد الأجنبي وجبل الديون.

ولم تشكل بيانات البنك الدولي التي كشف عنها مؤخرا بشأن الانخفاض الكبير في نصيب الفرد العراقي من إجمالي الدخل الإجمالي بنحو ألف دولار تقريبا، مفاجأة للكثير من المحللين بالنظر إلى سوء إدارة الحكومات المتعاقبة للسلطة منذ الإطاحة بصدام حسين.

التنمية منخفضة الكربون بوابة الصين لتوسيع استثماراتها في الشرق الأوسط

بكين – تسعى الشركات الصينية ضمن استراتيجية التنمية منخفضة الكربون التي تتبعها بكين لتوسيع استثماراتها في الشرق الأوسط من بوابة الاستحواذ على أكبر قدر ممكن من مشاريع الطاقة المتجددة في المنطقة.

وبينما تعهدت الصين بتحقيق ذروة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون قبل عام 2030 وحياد الكربون قبل عام 2060، تسعى الدول العربية أيضا بنشاط لتحويل مزيج الطاقة لتجنب الاعتماد المفرط على الوقود الأحفوري.

وفي أحدث مساع للصين في هذا المضمار كشفت وكالة بلومبرغ الاثنين أن بكين تقوم بأكبر دفعة حتى الآن في مجال الطاقة البديلة في المنطقة العربية، حيث تقترب مجموعة تقودها شركة الكهرباء الحكومية "تشاينا ثري غورغس كورب" من الاستحواذ على شركة الكازار إينيرجي بارتنرز ومقرها دبي والمختصة في حلول تطوير الطاقتين الشمسية والرياح.

وبينما لم يتم الكشف عن التفاصيل المالية، ترجح مصادر مطلعة وخبراء أن تبلغ قيمة الصفقة حوالي مليار دولار بما في ذلك الديون.

ونسبت بلومبرغ إلى دانيال كالديرون الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة الكازار قوله إن "هناك حقًا إمكانات نمو عالية في هذا المجال. لقد نظرت الكازار وداعموها في عدد كبير من المزايدين واختارت مستثمرًا رائدًا لديه استراتيجية لتنمية المحفظة في المنطقة".

ويرى محللون أن هذه الصفقة يمكن أن تكون بمثابة نقطة انطلاق جديدة للصين لزيادة استثمارات الطاقة النظيفة في منطقة الشرق الأوسط.

وضخت الشركات الصينية أموالها في النفط والغاز مثل العراق والإمارات لسنوات طويلة، لكنها لم تهتم إلا مؤخرا بالطاقة المتجددة في المنطقة.

وتحاول حكومات الشرق الأوسط، بما في ذلك كبار منتجي النفط في الخليج العربي، خفض استخدام الوقود الأحفوري في شبكات الكهرباء الخاصة بها.

ويقول التحالف الذي يقود صفقة الكازار والذي يضم تشاينا ثري غورغس كورب وشركة كاسيل الصينية، التي يساهم فيها كل من مؤسسة التمويل الدولية وصندوق الثروة الصيني، إن الشرق الأوسط يمكن أن يجتذب نحو 175 مليار دولار من استثمارات الطاقة النظيفة على مدى العقد المقبل.

وتأسست الكازار في عام 2014، ولديها مشاريع في مصر والأردن بقدرة توليد إجمالية تبلغ حوالي 410 ميغاواط. ويشمل مستثمروها شركة بلوستون مانجمنت ليمتد وصندوق تابع لمؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي.

> **175**
> مليار دولار حجم الاستثمارات التي يمكن للمنطقة جذبها في الطاقة البديلة بحلول 2030

ويؤكد كالديرون الذي كان مديرا تنفيذيا في شركة جنرال إلكتريك الأميركية أن مشاريع الكازار في مصر والأردن ساعدت في تزويد 275 ألف منزل بالطاقة وتوفير أكثر من 15.6 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون.

ومن الواضح أن الصين مستعدة لمساعدة الحكومات العربية على تسريع التحول نحو الطاقة منخفضة الكربون مع الحرص على تطوير واستخدام موارد طاقة الرياح والطاقة الشمسية على أساس الظروف المحلية.

ويقول تشانغ جيان هوا، رئيس الهيئة الوطنية للطاقة في الصين، إن شركات الطاقة المحلية شاركت بنشاط في بناء البنية التحتية للطاقة في الدول العربية حيث شاركت مؤسسة الشبكة الكهربائية الوطنية الصينية في مشروع تجديد شبكة الكهرباء الرئيسية في مصر.

كما أن شركة شانغهاي إلكتريك شاركت في بناء محطة توليد الكهرباء باستخدام الطاقة الكهروضوئية والطاقة الحرارية في دبي.

وقالت وكالة الطاقة الدولية في مايو الماضي إن إنتاج الطاقة من المصادر المتجددة نما في العام الماضي بوتيرة لم يشهدها منذ عقدين من الزمن بفضل أنشطة الصين في المجال وطاقة الرياح وهي وتيرة يُتوقع أن تصبح طبيعية في السنوات المقبلة.

وسجلت الوكالة في تقريرها آنذاك زيادة بما يقرب من 280 غيغاواط من الطاقة الإنتاجية للطاقة المتجددة في 2020، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 45 في المئة عن الإضافات الجديدة المسجلة في 2019. ويعادل هذا القدرات الإجمالية لدول جنوب شرق آسيا العشر الأعضاء في نادي آسيان.

هل تخاطر تونس بطباعة النقود لسدّ فجوات التمويل؟

رياض بوعزة
كاتب تونسي

قضية سدّ فجوات تمويل الموازنة تشكّل صداعا مزمنا للسلطات التونسية التي باتت في مفترق طرق صعب على اعتبار أن كل الخيارات المتاحة للخروج من نفق الأزمة ستكون مؤلمة، بما فيها احتمال طباعة النقود، الذي سيفاقم الأزمة المالية إذا أقدمت على مثل هكذا خطوة في ظل شلل محركات النموّ وجمود المفاوضات مع صندوق النقد الدولي وعدم إمكانية الوصول إلى أسواق الدين الدولية.

في الوقت الذي يرى فيه مجتمع الاقتصاد أن التدابير التي اتخذها الرئيس قيس سعيد منذ أواخر يوليو الماضي قد تبدو مجدية لتحقيق ما عجزت عنه حكومتان تولّتا السلطة منذ توليه الحكم في أواخر 2019، لكن ثمة من يرى أنها لن تكون ناجحة ما لم تكن مقترنة برؤية واضحة يمكن تطبيقها عمليا لمعالجة فوضى الاختلال في التوازنات المالية.

في ظل توقف المفاوضات مع صندوق النقد الدولي التي بدأت في مايو الماضي للحصول على قرض بنحو 4 مليارات دولار، والذي من بين شروط الصندوق الاستقرار السياسي وتطبيق كل ما هو متفق عليه، يبدو اللجوء إلى مساعدة البنك المركزي التونسي في هذه الظروف أمرا مهما، لكن التساؤل الذي يطفو على السطح اليوم: هل يُقدم المركزي على طباعة المزيد من النقود لسدّ فجوات التمويل الهائلة، وبالتالي معاضدة جهود قيس سعيد في برنامجه لإصلاح الاقتصاد؟

اللجوء إلى طباعة النقود خلال هذه الفترة الحرجة، التي تعيشها تونس لا يثير حفيظة المواطنين العاديين، الذين لا يفهم أغلبهم الجدوى من ذلك، بقدر ما يثير حفيظة المختصين، الذين يعتقدون أن الخطوة ستعمّق متاعب الاقتصاد، كما أنها ترسخ القناعة بأن هذا الإجراء يعتبر أحد الحلول السهلة التي تعكس فشل السياسات المتبعة في معالجة الأزمات المتراكمة بشكل جذري، على الرغم من أن الكثيرين يرون عكس ذلك.

إن هذا الإجراء، الذي تقوم به البنوك المركزية في دول العالم، عادة، يعدّ إحدى أدوات سياساتها النقدية للتحفيز على زيادة الإنتاجية سواء من ناحية السلع أو الخدمات، وهو لا يستخدم إلا عندما يكون الاقتصاد في حالة نموّ وليس في حالة ركود، كما هو الحال مع تونس، حيث تكون النقود بمثابة دماء جديدة تضخ في شرايين الأنشطة التجارية والاستثمارية حتى تتمكن من الابتعاد تدريجيا عن مربع أزماتها.

يهدف صانعو السياسات النقدية من هكذا إجراء إلى السيطرة على الأسعار وخفضها، ومن ثم تحفيز أصحاب رؤوس الأموال محليين أو أجانب على الاستثمار بسبب التكاليف المنخفضة، فيزيد الإنتاج تبعا لذلك، وعليه تظهر تخمة في المعروض، ما يؤدي إلى انخفاض الأسعار أكثر ولكن هذه النقطة غير متاحة حاليا في اقتصاد تونس، ما يعني أن ضخ المزيد من الأموال في السوق دون موجب قد يؤدي إلى نتائج عكسية.

لطالما رفض محافظ البنك المركزي مروان العباسي الدخول في متاهة طباعة الأوراق النقدية لتمويل ميزانية 2020 و2021 عبر إتاحة السيولة الكافية للبنوك حتى تتمكن الحكومة من الحصول على قروض، لأنه يرى أن المركزي لا يمكنه تحمل تبعات ما قد ينجر عن ذلك في حال عجزت عن سداد أي مبلغ ائتماني تحصل عليه.

لقد تمسك العباسي مرارا أمام وسائل الإعلام وحتى أمام البرلمان الذي تم تجميد نشاطه بعدم الدخول في هذا النفق، وبدلا من ذلك يرى أن معالجة مشكلة توفير السيولة ينطلق من حوكمة شركات القطاع العام وإعادة عجلة القطاعات الإنتاجية إلى الدوران وتقليص إهدار المال العام.

في المقابل، يبدي المركزي الذي تبلغ احتياطاته النقدية قرابة 7 مليارات دولار مرونة في مسألة طباعة النقود إذا ما تعلق الأمر بمحاصرة السوق السوداء وقد كانت له سابقة في ذلك حيث اقترح في يونيو 2020 على الحكومة اتخاذ هذه الخطوة، والتي تكشف بوضوح محنة صنّاع السياسات المالية في البلاد بين مواجهة شح السيولة النقدية وارتفاع التضخم وازدهار التهريب وبين حماية النموّ الهش، ضمن محاولات شاقة للصمود والابتعاد عن شبح الإفلاس غير المعلن.

> **فرضية اللجوء إلى طباعة النقود في هذه الفترة الحرجة التي تعيشها تونس لسدّ عجز موازنة 2021، ستكون تبعاتها خطيرة حيث ستدخل الاقتصاد الهشّ في دوامة هو في غنى عنها**

على الورق، تحتاج تونس إلى تعبئة قروض إضافية بقيمة تقدر بنحو 18.7 مليار دينار (6.85 مليار دولار)، بينما تشير البيانات الرسمية إلى أن مستحقات الدين العام بلغت 16.3 مليار دينار (6 مليارات دولار) خلال 2021 وحده، لتمويل عجز موازنتها السنوية وسداد المزيد من الديون المستحقة.

المخيف وسط هذه الأرقام هو المنحنى التصاعدي للدين العام الذي من المتوقع أن يبلغ خلال العام الجاري قرابة 35 مليار دولار، وهو يمثل أكثر من 85 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد هذا العام، وذلك مقارنة مع حوالي 30 مليار دولار تم تسجيلها بنهاية العام الماضي.

وأمام الضغوط المالية المتزايدة ونظرا لأن عملية طباعة النقود تبدو مسألة فنية معقدة اقتصاديا، فكل وحدة نقدية يجب أن يقابلها رصيد من احتياطي العملة الصعبة أو رصيد من الذهب، أو سلع وخدمات حقيقية تم إنتاجها، حتى تكون الأموال المتداولة في السوق ذات قيمة حقيقية وليست مجرد أوراق بلا قيمة، فإن السير في هذا الطريق قد يعيدنا إلى الأزمة التي عاشتها الجزائر حينما اضطرت إلى طباعة المليارات من الدولارات لمواجهة أزماتها ولكنها لم تتمكن من ذلك.

في حالة تونس يشكل تجاوز القواعد المسموح بها في مسألة طباعة النقود أمرا محفوفا بالمخاطر، والذي قد يعود بتداعيات اقتصادية وخيمة، خاصة وأن البلاد تعيش في ركود مرتبط بتباطؤ النمو العالمي وكذلك الأزمة الصحية وكذلك بعدم إتمام الإصلاحات، في ظل التغيرات التي طرأت على المشهد السياسي منذ قرابة الشهر.